

بيان صحفي

دول مجلس التعاون الخليجي تتصدر دول العالم في مجال الحكومات الإلكترونية وفقاً للتقرير الصادر عن الأمم المتحدة

الوعي المعلوماتي المؤشر الرئيس لقياس الجاهزية الإلكترونية للمجتمعات

علّقت "مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي" الجهة الحصرية المسؤولة عن إدارة والإشراف على برامج الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، بشكل تفصيلي على نتائج التقرير الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2012 حول الحكومات الإلكترونية كونها جهة ذات خبرة في هذا المجال؛ وذلك نظراً لإشادة التقرير بدول مجلس التعاون الخليجي في هذا المضمار.

ويصدر هذا التقرير عن الأمم المتحدة كل عامين بهدف تقييم مدى تقدم دول العالم في تفعيل الحكومات الإلكترونية، ويشير التقرير الصادر هذا العام إلى انتهاج دول عدة من مجلس التعاون لمبادرات حوكمة إلكترونية تتضمن تسريع تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات في مؤسسات القطاع العام بهدف تقديم خدمات حكومية أكثر كفاءة وشفافية وشمولية واستمرارية للمواطنين. ولقد تخطت دول مجلس التعاون الرائدة في هذا المجال وتلك التي تسعى للحاق بها مرحلة مجرد تقديم الخدمات الإلكترونية الأساسية إلى وضع نظم متكاملة تربط بين مؤسسات وإدارات مختلفة عبر بوابة إلكترونية واحدة للجمهور، وهو المسعى الذي تفوقت فيه دول مجلس التعاون الخليجي عالمياً.

وقال السيد جميل عزو المدير العام لمؤسسة الرخصة الدولية: "مع أن تقرير الأمم المتحدة لعام 2012 يُشير إلى عدم وجود دلائل على وجود بوابة إلكترونية متكاملة في أي دولة بعد، إلا أن الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر من بين أقرب عشر دول لاستخدام مثل هذه البوابات الإلكترونية، كما أن الإمارات والبحرين والسعودية تصنف ضمن أفضل 25 دولة رائدة من بين الدول الناشئة في مجال الحكومات الإلكترونية؛ حيث حصلت الإمارات على المركز ال 8 والبحرين على المركز ال 16 والسعودية على المركز ال 21؛ وهذه الإحصاءات جميعها تبرهن على جدية السياسات التي تنتهجها دول الخليج نحو تفعيل الحكومات الإلكترونية".

ويلقي التقرير الضوء على إنجازات مهمة أخرى حققتها دول الخليج في عام 2012 مقارنة بعام 2010؛ ومن أبرز تلك الإنجازات تقدم دولة الإمارات 21 مركزاً في التصنيف العالمي لتحل المركز 28 مقارنة بعام 2010، فضلاً عن احتلالها المركز 5 في قارة آسيا، ويرجع سبب ذلك التقدم المذهل إلى اتباع أفضل الممارسات في كيفية استغلال الحكومات الإلكترونية على أحسن وجه ممكن لدفع قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإمارات، كما كان لتضاعف عدد السكان في الدولة وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها بنسبة 75% أثر رائع في تقديم الإمارات الخدمات الإلكترونية نفسها تقريباً التي تقدمها النرويج (وهي دولة رائدة في هذا المجال وتحل المركز 8 عالمياً). جدير بالذكر أيضاً أن المملكة العربية السعودية قد حققت طفرة غير مسبوقه وقفزت 18 مركزاً في التصنيف العالمي لتحل المركز 41 هذا العام مقارنة بالمركز 58 في عام 2010.

ويعتبر الوعي المعلوماتي أحد أهم المؤشرات التي استند إليها تقرير الأمم المتحدة لقياس مدى نجاح أي دولة في اكتساب مهارات الجاهزية الإلكترونية، حيث أصدرت "مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي لمجلس التعاون الخليجي" من جانبها تقريرها المعني بالوعي الإلكتروني عن الفترة نفسها التي يغطيها التقرير الصادر عن الأمم المتحدة، وهي الفترة من عام 2010 إلى العام 2011، حيث أشار تقرير المؤسسة إلى اشتراك أكثر من 150 ألف شخص من منطقة الخليج في برامجها، وهو ما يُعد نجاحاً ملفتاً خلال العامين المنصرمين. كما يظهر من خلال التحليل لتقرير المؤسسة أن مشاركة المرأة في تلك البرامج قد ارتفعت بنسبة 7% والشباب بنسبة 12% وكبار السن بنسبة 1.5%، وتعزو المؤسسة الفضل في ذلك للتمويل والدعم الدائمين اللذان توليها الجهات المشاركة من القطاعين العام والخاص للمؤسسة وبرامجها. جدير بالذكر أن المنطقة ككل تشهد إقبالاً فائقاً على الاشتراك ببرامج التوعية الإلكترونية وخاصة في دولتي الإمارات وقطر حيث ارتفع معدل المشاركة في الإمارات بنسبة 6.1% وفي قطر بنسبة 4.5%.

ويضيف عزو قائلاً: "لقد كانت حكومة الإمارات العربية المتحدة ولا تزال القوة الداعمة للتوسع في تطبيق خدماتها الإلكترونية والعمل على الحد من تناثر تلك الخدمات -من خلال جمعها في بوابة واحدة- والسعي نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي. ومع ذلك فإن الإمارات ليست الدولة الوحيدة التي حققت نجاحات ضخمة في هذا المضمار؛ حيث نجد أن المملكة العربية السعودية على سبيل المثال اتبعت أفضل الممارسات السائدة في هذا المجال من خلال تدشين بوابتها الإلكترونية (لوحة المؤشرات الإلكترونية eDashboard) للتحقق من هويات المواطنين وتقديم الخدمات لهم من خلال بوابة إلكترونية واحدة. وهناك كذلك المبادرة (حكومي) التي دشنتها حكومة قطر؛ وهي عبارة عن بوابة تقنية لجمع الخدمات والبرامج الحكومية التي يمكن الوصول إليها عبر شبكة الإنترنت وأجهزة الهواتف الجواله في مكان واحد."

وخلص التقرير إلى أن جميع دول الخليج ما عدا البحرين والكويت قد أحرزت تقدماً كبيراً من حيث التطبيق أو التصنيف العالمي؛ إذ احتلت الإمارات المركز 28 في عام 2012 مقارنة بالمركز 49 في عام 2010 وقفزت السعودية إلى المركز 41 بدلاً من المركز 58 بينما صعدت قطر إلى المركز 48 بدلاً من المركز 62 وأحرزت عُمان المركز 64 بدلاً من المركز 82، وكل تلك المؤشرات تعكس بوضوح المجهودات والعناية الفائقة التي توليها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتفعيل الحكومات الإلكترونية، إلى جانب تسخير كل الموارد الممكنة لهذا الغرض.

الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي عبارة عن مبادرة عالمية تهدف إلى نشر الوعي بتقنيات تكنولوجيا المعلومات وتحسين مهارات مستخدمي الكمبيوتر حول العالم. جدير بالذكر أن مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي" الجهة الحصرية المسؤولة عن إدارة والإشراف على برامج الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق تعمل بشكل وثيق مع عدد كبير من الهيئات التعليمية الرائدة والمعتمدة، وتتمثل رسالة المؤسسة في السعي الدؤوب نحو إكساب مستخدمي الكمبيوتر مهارات احترافية في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من خلال وضع برامج تدريبية عالية الجودة وتقديمها والترويج لها حول العالم.

النهاية